

٥٩ ألف ساعة إنتاج تحضيراً لأكبر خطة عمل للخدمات الأساسية بكلفة ٢٠ مليار دولار مجلس الوزراء في المحافظات بدءاً من ٢٨ الجاري: الإنماء عنوان المرحلة

المرحلة الثانية، فاقترعت الاجتماعات على المحافظين والقائمقامين مع ممثلي الوزارات ومجلس الإنماء والإعمار لترتيب الطلبات ومطابقتها مع خطط الوزارات. وقسمت المشاريع إلى ٣ مجموعات: المجموعة ١: المحلية والتي تقع ضمن نطاق البلديات والتي ستطرح للتمويل من قبل الجهات التي تهتم بتمويل المشاريع الصغيرة. المجموعة ٢: المشاريع الكبرى التي تدخل ضمن الخطة الاستثمارية الوطنية التي ستطرح للتمويل من قبل الصناديق الدولية. المجموعة ٣: المشاريع العالقة ضمن إجراءات الوزارات والتي تتطلب تسريعاً أو اتخاذ قرارات والتي ستطرح على طاولة مجلس الوزراء الذي سيعقد في المحافظات.

اللائحة في عهدة الوزراء المعنيين لطرحتها تباعاً على طاولة مجلس الوزراء لتبث في الجلسات التي ستقام في المحافظات بين أيلول ٢٠١٧ وكانون الثاني ٢٠١٨. وأتاحت اجتماعات اللجنة الفنية، مشاركة نحو ١١٠ بلدية، من بينها ٦٢ بلدية و٥٢ إحداها بلدياً وخمسون مختاراً أو رابطة مختاتير في المناطق التي ليس فيها بلديات، إلى جانب ممثلي الوزارات المعنية بالمشاريع الإنمائية المطروحة. وحصلت اجتماعات اللجنة الفنية على مرحلتين، إذ شارك في المرحلة الأولى ممثلون للوزارات والمناطق على مستوى بلديات ومختاتير وقائمقامين ومحافظين، حيث تمثلت أكثر من ١١٠٠ بلدية وحضر ٢٤ قائمقاماً. أما في

هيام طوق

منذ توليه رئاسة مجلس الوزراء، يبدي الرئيس سعد الحريري اهتمامه بإعادة تحريك العجلة الاقتصادية للبنانيين من خلال تحديد المشاريع الحيوية التي تحتاج إليها المناطق، مؤكداً إصرار الحكومة على تحقيق الإنماء المتوازن في كل المناطق. وللغاية، شكل الحريري لجنة فنية لتنسيق الخدمات الضرورية في المحافظات حيث عقدت على مدى ٣ أشهر، ١٢ جلسة في السراي الحكومي، شملت أكثر من ٥٢ ساعة اجتماعات ما يعادل ٥٩ ألف ساعة إنتاج وضعت لتحضير أكبر خطة عمل للخدمات الأساسية في لبنان، وأصبحت



■ الحريري مترشداً أحد الاجتماعات في السراي الحكومي

المياه، محطات توزيع الكهرباء، محطات التكرير، معالم فرز النفايات، مكب الكوستا برفاً، النقل العام، استبدال شبكات الكهرباء، خزانات المياه، أبرار ارتوازية، التشجير والغابات وحمايتها، حرائق الغابات، تأهيل المستوصفات، تعزيز الأمن في المناطق، إنشاء مخافر إضافية، الاتصالات وشبكات الإنترنت، المدارس الحكومية، الملاعب الرياضية، الحد من تلوث معمل الجية الحراري، قنوات تصريف مياه الأمطار وغيرها من المواضيع التي تم القضاء فيها.

وفي قضاء المتن، تمحور البحث على موضوعين أساسيين، هما إنشاء غرفة عمليات لتفعيل التنسيق بين الوزارات من أجل الحصول تضارب في توقيت تنفيذ المشاريع، وتحديد موقع لمحطة التكرير في برج حمود. كما تم تقسيم المشاريع المطروحة بحسب الوزارات، فشملت مواضيع طرقات المتن السريع، انطلياس - بكفيا، الطريق الساحلي، والبوشرية، الرابية، النقاش، بكفيا، بسكنتا، مزرعة يشوع، الخنشارة، بولونيا وبعيدات. وبحثت اللجنة في مواضيع تتعلق بقانون البناء وتعديل بعض الشروط فيه، كما تم البحث في مواضيع النقل المشترك، محطات التكرير، وشبكات الصرف الصحي، وإنشاء خزانات لمياه الشفة وتحديث شبكات المياه الموجودة، وتحديث شبكات الإنارة، أقبية تصريف مياه الأمطار، سد المنزل، تنظيف مجاري الأنهار، المستشفيات الحكومية، وموضوع بيئة، المدارس، النازحين، المساحات الخضراء، وحرارة الغابات. وفي قضاء جبيل، شملت المشاريع: شق الطرق الداخلية، وتأهيل الطرق العامة، شبكات مياه الشفة والري وتعبيد الطرق، أقبية تصريف مياه الأمطار، شبكات التكرير، النقل العام، حفر آبار ارتوازية، تأهيل مغارة افقا، إنارة الطرق العامة، إنشاء مجمعات للخدمات الاجتماعية، وتأهيل مرافق جبيل.

وبحثت اللجنة بـ «أمور صعبة كسروان، من مشاريع صيانة وإصلاح مجاري الصرف الصحي ومحطات التكرير التي هي قيد التنفيذ، والبحث في وضع محطة ذوق صبح، أقبية تصريف مياه الأمطار، الطرقات لا سيما طريق نهر الذهب، حريصا - درعون وجونية - فقرا، موضوع التعديلات على الأملاك العامة، مشاريع المياه والكهرباء، مراكز البلدية الصحية والمستشفيات الحكومية، موضوع النفايات المنزلية، المخطط التوجيهي العام للنقل وحركة السير وإيجاد الحلول للمنطقة لا سيما مدينة جونبة، معالجة التمدد العمراني وغيرها من المواضيع التي تم المناقشة».

وفي محافظة النبطية، شملت المشاريع: الطرق العامة وتأهيلها وإنارتها، صيانة المباني الحكومية وتأهيلها، نفق دوار كفرمران، الصرف الصحي، محطات التكرير، النقل العام، شق طرق زراعية، تحسين الخدمات الطبية، استكمال أعمال تحديد المساحة في بعض المناطق، تعزيز سنترالات المانف، وتحسين شبكات خدمة الإنترنت، الإحراج ومشكلة تصريف مواسم الزيتون، الدفاع المدني، مراكز المعاينة الميكانيكية في المحافظة، النزوح السوري، دوائر النفوس، محطات الكهرباء، ربط خطوط التوتر الكهربائي الجديدة، المحولات الكهربائية، إنشاء شبكات توتر منخفض جديدة، المدارس الحكومية، فروع الجامعات، والمهنيات، مراكز المسنين والتأهيل للأطفال والنساء المعنفين والمخدرات، الحادق العامة والمناطق الصناعية، معالجة الممارس العشوائية ومشكلة تلوث نهر الليطاني ومشاريع أخرى تم المحافظة.

وأشارت اللجنة لمطالب محافظة البقاع ولا سيما موضوع نهر العاصي وإقامة مشاريع المياه عليه وحمايته من التلوث، كما بحثت بالمشاريع المقترحة على بحيرة الميمونة وتفعيل دورها، موضوع تلوث نهر الليطاني ومتابعة الحلول المقترحة، مشاريع إنمائية لإنشاء مبنى لمحافظة بعلبك - الهرمل واستكمال مشروع الضم والفرز، شق نفق عباتا - الأرز، شق طريق إلى بلدة الطفيل وموضوع مقايضة عمار لوزارة الدفاع بعمار تابع لبلدية بعلبك لإنشاء مبنى المحافظة عليه، كما طلب المجتمعون إستحداث قيادة لقوى الأمن الداخلي لمحافظة بعلبك - الهرمل وقيادة سرية لقضاء الهرمل مع وضع خطة أمنية شاملة للمنطقة.

وأشارت اللجنة لمطالب محافظة البقاع ولا سيما موضوع الأوتوستراد العربي وأهميته كشريان حيوي من بيروت إلى البقاع فيما قضيتة عالقة في الاستملاكات. وتم تقسيم المشاريع المطروحة بحسب الأقبية فشملت مواضيع الطرقات العامة، شبكات الصرف الصحي، معالم فرز النفايات، المسلخ، محطات تكرير المياه المبتذلة، شبكات مياه الشفة، المجمعات الرياضية، المدارس الحكومية، المستوصفات والمراكز الصحية والمستشفيات، المنطقة الصناعية، معالم تحفيص الفاكهة، إنشاء جسور فوق نهر الليطاني، إنارة الطرقات الدولية، النقل المشترك، تأمين طريق من البقاع إلى المتن، الأوتوستراد العربي، إنشاء جسور مشاة على الأوتوسترادات، إنشاء منطقة حرة على الحدود اللبنانية السورية، المخطط التوجيهي العام ومراسم التخطيط للمنطقة.

وبحثت اللجنة في أمور محافظة الجنوب حيث تم تقسيم المشاريع المطروحة بحسب الوزارات وشملت مواضيع ترتيب اراضي منطقة شرق الوصطاني في صيدا، الميناء التجاري، مرافق الصيادين، طريق السلطانية، الأملاك العمومية البحرية، سينيق، الطرقات العامة والداخلية، المستشفيات الحكومية، في صيدا وصور وجزين، والمستشفى التركي التخصصي، السجون، مياهي الشرطة، المشاكل البيئية، معالم فرز النفايات ومعالجة النفايات الصلبة، مشروع نقل البعايات، متحف صيدا التاريخي، ترميم المنازل التاريخية، وإنشاء قاعات رياضية، شبكات الصرف الصحي، وإنارة الطرقات العامة، وغيرها من المواضيع التي تم المحافظة.

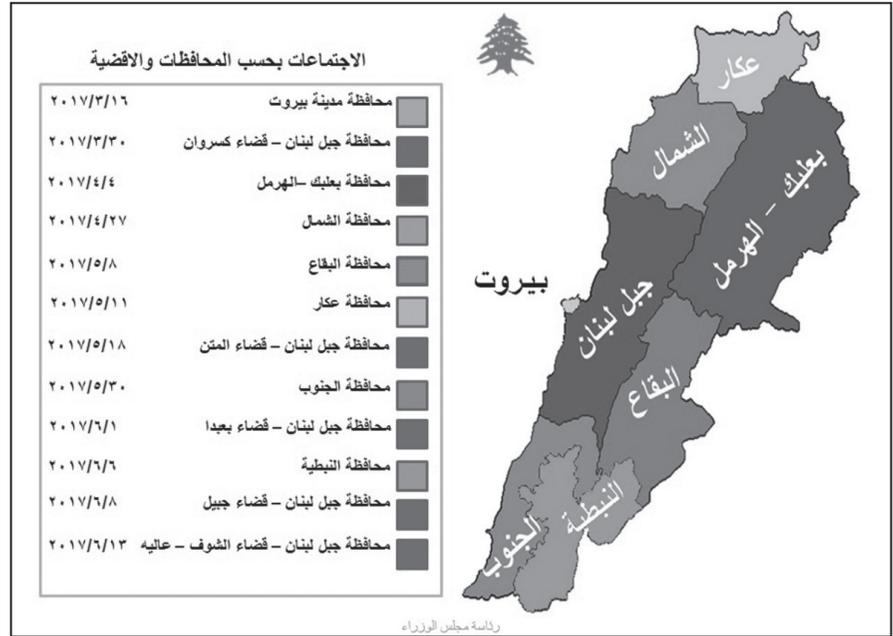
وذلك لأكبر عملية تنظيم مشاريع وأولويات وطنية ومحلية في تاريخ لبنان، وأصبحت لدينا المعلومة كاملة وشاملة على كل البرامج والمشاريع التي تدبرها الدولة والوزارات، فنصل كلفتها إلى ٤٠ ه مليار دولار».

المشاريع المطروحة للمحافظات

بحثت اللجنة الفنية في أمور محافظة لبنان الشمالي، وقد تم تقسيم المشاريع المطروحة بحسب الإقبية، فشملت مواضيع: الطرقات العامة، استملاك بعض العقارات، شبكات الصرف الصحي، النفايات الصلبة، المحميات الطبيعية، الحدائق العامة، تحويل التمديدات الكهربائية الموائية إلى ارضية، الإنارة العامة، المدارس الرسمية، المراكز الصحية والمستوصفات، مركز تأهيل المدمنين، النقل المشترك، مياه الري والشفة، الملاعب والقاعات الرياضية، مرافق الصيادين، الحفاظ على المناطق الأثرية وتأهيلها. وفي محافظة عكار، تم تقسيم المشاريع المطروحة بحسب الوزارات، فشملت مشاريع الطرقات العامة، شبكات الصرف الصحي، معالم فرز النفايات، المسلخ، محطات تكرير المياه المبتذلة، شبكات مياه الشفة، إنارة الطرقات العامة، إنشاء محطات التسفير والنقل

سيطلب تمويلها من الدول المانحة، ١٢ إلى ١٤ مليار دولار، إذ ان المشاريع تستنفذ على مدى ٨ سنوات. أما المشاريع الأصغر التي يمكن أن تكون من خزينة الدولة والوزارات، فنصل كلفتها إلى ٤٠ ه مليار دولار».

وأكد أن «الهدف من الاجتماعات في السراي الحكومي ليس فقط اطلاق المشاريع بل ايضا استكمال تلك التي قد بدأ العمل بها، وهناك الكثير من المشاريع التي هي قيد الإنجاز أو عالقة لأسباب ما في الوزارات، تتطلب اطلاق العمل فيها وحلحلة العقد المعرقل»، مشدداً على «ضرورة فك القيود البيروقراطية عن المشاريع واتخاذ القرارات التي تسرع وتسهل المشاريع التي هي قيد الدرس أو قيد الإنجاز». وأوضح ان جلسات مجلس الوزراء في المحافظات ستكون عادية بجدول أعمال يتضمن ما يرفع من مشاريع من الوزراء المختصين، ولكن خصوصية جلسات المناطق انما تتضمن ايضا مشاريع يرفعها وزراء معينون متعلقة بالمحافظة التي يعقد فيها مجلس الوزراء أو القرارات المطلوبة من المجلس لهذه المحافظة»، مشدداً على انه «ليس كل شيء سيحل بعضا سحرية، لكن مجرد التركيز على المشاريع في المحافظة يصبح هناك نوع من الالتزام بإقرار أكبر عدد ممكن من المشاريع المطروحة لهذه المحافظة إذا لم تكن هناك



رئاسة مجلس الوزراء

■ جدول اجتماعات عرض مشاريع البلديات على اللجنة الفنية لتصديق الخدمات الضرورية بحسب المحافظات والاقضية

حاصباني لـ «المستقبل»: فكرة انعقاد مجلس الوزراء في المحافظات بقرار من الحريري

مجلس الوزراء نحو وضع حلول لمشكلة النفايات على مستوى البلد

أكثر من ١١٠٠ بلدية شاركت في الاجتماعات التي عقدت في السراي الحكومي

عواطف كبرى».

وعن موضوع النفايات، قال حاصباني: «شجعنا من خلال خطة موجودة، البلديات مع اتحاد البلديات أن يتقدموا بطلب لوزارة الداخلية لإنشاء معاملة أو مشاريع لمعالجة النفايات. لكن نتفاجأنا في هذا السياق أنه لم يكن هناك طلبات كثيرة من قبل البلديات، مع العلم أن موضوع معالجة النفايات ذكر بعدة اجتماعات»، مشيراً إلى أن «مجلس الوزراء لديه لجنة تتابع هذا الموضوع لوضع حلول لمشكلة النفايات على مستوى البلد. الحكومة تعمل على إيجاد الحلول البيئية الصحية للمشكلة»، مطالباً «بإدراج ملف النفايات بأسرع وقت ممكن على طاولة مجلس الوزراء ليتبث به كي نجد بتطبيق الخطة إذ إنه لا يمكن الانتظار إلى ما لا نهاية دون أن نجد حلاً للنفايات».

وأكد أن «الإنماء المنطقي أساسي بتطوير الاقتصاد والمجتمع، وإيجاد» تقدمت بدراسة تظهر المقومات الاقتصادية لكل محافظة، وكيف يمكن أن يتركز الاستثمار للاستفادة من القدرات البشرية والطبيعية لكل محافظة، وهذا يتمشى مع خطط البنى التحتية وغيرها»، مشدداً على أن «الإنماء المنطقي أساس العمل في المرحلة المقبلة، في مجلس الوزراء الذي سيعقد على مدى ٣ أشهر في المحافظات. وهكذا يكون مجلس الوزراء لمس العمل المنطقي مباشرة بعد أن قمنا من خلال الاجتماعات التحضير للجلسات،

ولفت الحريري إلى أن «الهدف من هذه الاجتماعات التفاعل بين المحافظات والاقضية مع رئاسة الحكومة وكل ادارات الدولة، لمعرفة حاجات كل منطقة لكي نضع برنامجاً نعمل عليه لسنوات لتنفيذ كل المتطلبات، وهناك أمور يجب أن تتم معالجتها بسرعة مثل الكهرباء والمياه والاتصالات لأنها أمور ملحة ومن أولويات الحكومة»، مشيراً إلى أن «اجتماعات مجلس الوزراء في المناطق تهدف إلى التأكيد للبنانيين جميعاً أنهم جزء لا يتجزأ من الدولة، وأن الدولة موجودة في كل لبنان وملتزمة شؤون كل المناطق في كل زاوية منه».

وإذ كرر الحريري أن «ليس لدى الحكومة عصا سحرية»، فقد شدد على أن «كل ما سيتمضمه جدول الأعمال سيتم تنفيذه ولو كان بشكل تدريجي، إنما ضمن خطة تظهر برنامجاً واضحاً للتنفيذ». وقال نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الصحة غسان حاصباني: «للمرة الأولى في لبنان ستكون لدينا خريطة شاملة لكل مشاريع البنى التحتية في كل القطاعات والوزارات ما سيساعد على تخفيض الأكلاف والمصاريف والتسريع في تنفيذ المشاريع»، معتبراً أن «الاجتماعات التي عقدت كانت غير مسبوقة في الجمهورية اللبنانية بعد تشكيل اللجنة الفنية بناء على قرار رئيس الحكومة، وقد أتاحت، تكوين ملاحظات شاملة لرسم السياسات على المستوى الحكومي، منها ما يتعلق بصندوق البلديات المستقل وموضوع معالجة النفايات وضرورة تعزيز الأمن في بعض المحافظات والرقابة والتنسيق بين الوزارات في تنفيذ المشاريع تفادياً للازدواجية والتكرار وتوحيد نماذج طلبات البلديات من الوزارات حرصاً على تعزيز فعالية الإجراءات وتفعيل العمل في السراي الحكومي في مراكز المحافظات وتنظيم العمل بين الإدارات والوزارات».

وحسب الجدول الذي تم وضعه، ستعقد الجلسة الأولى في ٢٨ أيلول الجاري، على أن تعقد الجلسات في المحافظات تباعاً كل ثلاثة أسابيع لتغطية كل المحافظات اللبنانية، بدءاً من محافظة الشمال انتهاء بمحافظة بيروت.

حاصباني

وقال حاصباني لـ «المستقبل»: «انطلقت فكرة انعقاد مجلس الوزراء في المحافظات بقرار من رئيس الحكومة سعد الحريري، وذلك لتكون الحكومة على تماس مباشر مع حاجات المناطق وشؤون المواطنين، وبالتالي سيناقش مجلس الوزراء شؤون كل منطقة على حدة، وهكذا يمكن التركيز على التفاصيل المتعلقة بكل منطقة في المحافظة»، لافتاً إلى أن «هناك كثيراً من الأمور مترابطة ولا يمكن فصلها أو العمل عليها بمعزل عن المناطق الأخرى. هذه الأمور هي جزء من منظومة كاملة للمشاريع على المستوى الوطني».

وأشار إلى أن «الاجتماعات التي عقدت في السراي الحكومي، وشارك فيها أكثر من ١١٠٠ بلدية، ليس لأن الدولة لم تكن على علم بما هي بحاجة إليه المناطق، كما لا يعني أنه ليس هناك خطط في الوزارات، لكن كان الهدف منها جمع ممثلي الوزارات في الاجتماعات كي تكون هناك عملية تواصل للأفكار والخطة وبالتالي يصبح لديهم نظرة شاملة حول المشاريع، إضافة إلى أنه يصبح هناك مواءمة بين متطلبات البلديات وما هو موجود في خطط الوزارات، وبالتالي سيتم إما تحديث لهذه الخطة أو إعادة تصويب أو تسريع بعض المشاريع التي تبذلونها لأنها أولوية لهذه المنطقة أو تلك»، معتبراً أن «الأساس هو تحديد الأولويات وغربة المشاريع وإضافة بعض الأفكار الجديدة وتسريع العمل ببعض المشاريع الأخرى».

وأوضح أنه «نتج عن الاجتماعات ٣ مجموعات من المشاريع، ليس جميعها يتخذ فيها قرارات على مستوى المناطق فقط، إنما البعض منها على مستوى البلد كله»، لافتاً إلى أن «المشاريع العسيرة تندرج تحت إطار البلديات، أما المشاريع المدرجة تحت المخطط الاستثماري الشامل، فهي تتطلب تمويل دولياً، وستكون هناك جلسة خاصة لمجلس الوزراء لدرس المخطط على مستوى لبنان، وهناك مجموعة من المشاريع التي هي بحاجة لقرار مجلس الوزراء، وهي إما مشاريع قائمة أو على وشك أن تبدأ العمل أو مشاريع تتطلب بعض الاستملاكات أو التمويل من الخزينة كي نتخطى بالعمل (هنا يتخذ مجلس الوزراء قرارات خلال الجلسة في كل محافظة)».

ولفت إلى أنه «تم تحديد الأولويات حسب الحاجة الأكبر لكل منطقة حيث قمنا بنوع من الإحصاء على الطلبات التي وصلت إلينا، والأولويات كانت تحدد وفق هذه الطلبات التي وصلتنا من المناطق والبلديات في كل منطقة. وأغلبية الطلبات تتعلق إما بشبكات الصرف الصحي أو المياه أو الكهرباء أو الطرقات. وهذه المشاريع تتطلب الكلفة الأكبر، لكن هناك الكثير من المشاريع التي لا تكلف كثيراً خاصة في ما يتعلق بالصرف الصحي، رغم أن أثرها الصحي والبيئي والاجتماعي على البلد كبير جداً. وهذا ما يجب أن ينظر إليه كأولوية قصوى لما له من أثر في تحسين مستوى العيش في كل المناطق».

ورأى أنه «في الوقت الحاضر، لدينا إمكانية الحصول على التمويل، إنما ما هو مطلوب، تنظيم الطلب على المشاريع من قبلنا، والعمل الذي قمنا به ساهم في تنظيم المتطلبات وأعطاهم نوعاً من شرعية كاملة لأنها اقترنت بمشاركة السلطات المحلية المنتخبة، وهذا مهم جداً لمصداقية العمل وشفافيته كي تشجع الدول المانحة وتساهم في تمويل هذه المشاريع»، لافتاً إلى أن «هناك صناديق دولية كبيرة يمكن أن يساهم في تنفيذ المشاريع، منها البنك الدولي الذي يعامل لبنان بطريقة خاصة اليوم بسبب النزوح السوري. وهناك الاتحاد الأوروبي وصناديق التمويل التابعة له وصناديق الدول العربية كما هناك مجال للقطاع الخاص أن يساهم في الاستثمارات في البنى التحتية»، مشيراً إلى أن «الكلفة الاجمالية التقريبية للمشاريع التي